اثار العولمة الاقتصادية على البيئة والإنسان في العراق

م.د. جميلة رحيم عبد
قسم رياض الاطفال/كلية التربية للبنات
جامعة بغداد

م.د. خلود رحيم عصفور
قسم التربية وعلم النفس / كلية التربية للبنات
جامعة بغداد

مشكلة البحث واهميته:-

اخذ موضوع العولمة قدراً وافياً من الاهتمام سواء على المستوى الاكاديمي او على مستوى اجهزة الاعلام والرأي العام ومختلف التيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فلا يخلو أي لقاء اقتصادي او سياسي او اجتماعي من الحديث عن العولمة اذ نشرت العديد من الابحاث والدراسات وعقدت الكثير من الندوات والمؤتمرات لدراسة العولمة وبيان اثارها ولعل ذلك يرجع لما لها من اهمية بالغة وتأثير واسع وعميق على البيئة وعلى مختلف جوانب الحياة السياسة والاقتصادية في حياة الشعوب والامم والمجتمعات والافراد على حد سواء.

العولمة في اساسها وجوهرها ترمي الى تحقيق الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم من خلال زيادة حجم وتنوع التبادلات في السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية وتعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية واتساع وانتشار التكنولوجيا وحركة الموارد البشرية (مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨، ص ١١-١٢) الا ان واقع الحال لايدلل على ان هناك انتشاراً واتساعاً لحركة الموارد البشرية ولا تفترض تساوي وتكافؤ الاطراف المستفيدة منها .

يواجه العراق مشكلات اقتصادية واجتماعية عميقة ومعقدة تمس حاضره ومستقبله فمعدل البطالة في ارتفاع مستمر والبحث العلمي والتطور التقني مازالا يسيران بخطى بطيئة، فضلاً عن هذا ضعف القاعدة الصناعية وانعدام القدرة التنافسية يقابله ارتفاع واضح في مستوى الديون الخارجية والفوائد المترتبة عليها، وفشل المنح والمساعدات الدولية في انقاذ ما يمكن انقاذه لدفع عمليات التنمية، خاصة في مجال الصحة والتعليم، إذ يشكل هذان المجالان البنية التحتية لكل تنمية.ففي تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي لعام ٢٠٠٥ لم يتم تصنيف العراق في أي من مستويات التنمية اصلاً،(حسن، ٢٠٠٧، ص٧)

وامام هذا المستقبل الغامض فأن العديد من الخيارات مازالت مطروحة للتداول والمناقشة للخروج من هذا المأزق، ومن هذه الخيارات خيار فتح الأبواب للاستثمار الخارجي(كونه مظهراً من مظاهر العولمة الاقتصادية) انطلاقاً من ان التكامل الاقتصادي على الصعيد العالمي يؤدي الى تحسين الاداء الاقتصادي الوطني ، (ميرجيلي ، ٢٠٠٦، ص٢). ويواجه هذا الخيار مفترق طرق بين معارض ومؤيد ومتحفظ لذلك فإن البحث الحالي يسعى للتعرف على الاثار المحتملة للعولمة الاقتصادية متمثلة بشركات الاستثمار على البيئة والانسان في العراق.

اهداف البحث:-

يتحدد البحث الحالي في الاهداف الاتية:-

اولاً-تحديد اثار العولمة الاقتصادية على البيئة في العراق

ثانياً:- تحديد اثار العولمة الاقتصادية على الانسان في العراق

ثالثاً:- تحديد المقترحات المناسبة لعلاج السلبيات وتطوير الايجابيات من وجهة نظر عينة البحث

حدود البحث:-

يقتصر البحث الحالي على تحديد اثار العولمة الاقتصادية على البيئة والانسان في العراق لعينة من تدريسيي وطلبة الدراسات العليا في تخصصات العلوم السياسية والادارية والعلوم النفسية وعلم الاجتماع في جامعة بغداد للعام الدراسي ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ .

تحديد المصطلحات:-

تضمن البحث الحالي تعريف المصطلحات التالية

١-العولمة:

تعريف (Cerent 1995):- تشير الى توسعة العلاقات عبر الحدود بين الناس والبضائع والخدمات، وتعتمد على الاعتماد الاقتصادي المتبادل ومن خلال الكينونات العالمية التي يمكن أن تكون مؤسسة خاصة أو عامة أو حكومات وهذه العملية تدفعها عوامل اقتصادية (الإقرار باقتصاد السوق المفتوح وتحرير التجارة) , وتكنولوجية (التطور في تكنولوجية المعلومات والاتصالات), وسياسية (التوجه نحو الديمقراطية الرأسمالية اللبرالية وأضعاف دور الدولة القومية). (Cerent, 1995, p.596)

٢-العولمة الاقتصادية

تعريف (Charles 1994):- تنامي النشاط الاقتصادي العابر للحدود السياسية القومية والاقليمية وذلك من خلال تزايد حركة المنتجات والخدمات عبر الحدود عن طريق التجارة والاستثمار واحيانا من خلال حركة الافراد عبر الحدود عن طريق الهجرة.

(Charles, 1994, p.27)

تعريف (Safadi 1996):- تقريب الروابط بين هياكل الانتاج والاسواق المختلفة وتشتمل عملياتها على تكثيف تلك الروابط الاقتصادية من خلال تدفق السلع والخدمات والاستثمار وعوامل الانتاج عبر الحدود. (Safadi, 1996, p.2)

تعريف (ياسين ١٩٩٨):- ازدياد الحرية الاقتصادية وقوة العلاقات بين أصحاب المصانع الصناعية في بقاع الأرض المختلفة. (ياسين ، ١٩٩٨، ص١٢)

تعريف (ميرجلي ٢٠٠٦):-هي كثرة اندماج الأسواق العالمية للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج. (ميرجيلي, ٢٠٠٦،ص٢)

وقد تبنى البحث الحالي تعريف Charles 1994 للعولمة الاقتصادية في بناء ادوات البحث.

٣-البيئة :

تعريف (الرماني ٢٠٠٠):- مجمل الاشياء التي تحيط بحياة الانسان وتؤثر في الافراد او المجتمعات وتشتمل على الموارد الطبيعية من الهواء والماء والتربة والمعادن والمباني والظروف المحيطة بمكان العمل وتشتمل كذلك على الكائنات الحية من نبات وحيوان وكائنات مجهرية.(الرماني، ٢٠٠٠، ص٥)

تعريف (الحلو ٢٠٠٢):- المحيط المادي الذي يعيش فيه الانسان بما يشمل من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية ومنشآت اقامها لاشباع حاجاته. (الحلو، ٢٠٠٢، ص٣٨)

وقد تبنى البحث الحالي تعريف الرماني ٢٠٠٠ للبيئة في بناء اداة البحث

الفصل الثاني

ادبيات البحث

مقدمة:-

العولمة ظاهرة ذات ابعاد متعددة وتنطلق العولمة الاقتصادية من النظرية القائلة ان التكامل الاقتصادي على الصعيد العالمي يؤدي الى تحسين الاداء الاقتصادي الوطني اذ يعمل على انفتاح الاسواق وازالة القيود المتواجدة امام حرية التجارة وتشجيع استثمار الاموال عبر الحدود فضلاً عن زيادة كفاءة استخدام الموارد واستغلال الافضلية النسبية وتحسين معدلات النمو الاقتصادي، (ميرجلي، ٢٠٠٦، ص٢).

ويرى Ostubo 1996 انها تكامل الانتاج اذ يحدث توزيع واستخدام السلع والخدمات بين اقتصادات دول العالم بما يؤدي الى تنامي النشاط الاقتصادي العابر للحدود السياسية ،(Ostubo, 1996, p.1). اما عمارة ١٩٩٨ فيرى انها تؤدي الى زيادة الخلل في علاقة القوي بالضعيف ولا تؤدي الى حالة تبادل متوازنة بل انها تعيق الدول النامية من النهوض التنموي ويتفق بذلك مع العظم ١٩٩٦ في انها تنمو في ظل نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ ،(الربيعاوي والزيدي، ٢٠٠٧، ص٩).

نلاحظ ان بعض التعريفات قد ركزت على الجوانب الاقتصادية لظاهرة العولمة الاقتصادية في حين ركزت تعريفات اخرى على الوجه الاستعماري الذي يشير الى عدم وجود العدالة في فرص التطور لكافة الشعوب. ان التطور العلمي الذي حدث ينبغي ان يوظف لخدمة الانسانية وتحقيق رفاه وسعادة الانسان وتحقيق العدالة والمساواة لذلك فمن حق الدول محاربة الاستخدام الاستعماري لهذه التطورات وسلب ارادة الشعوب بحجة ان الكون اصبح قرية واحدة وان الحدود تشكل عائقا امام مركز رؤوس الاموال والبضائع والخدمات.

اهداف العولمة الاقتصادية:-

١- تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير اسواق التجارة ورأس المال
٢- زيادة الانتاج وتهيئة فرص النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي
٣- زيادة حجم التجارة العالمية مما يؤدي الى الانتعاش الاقتصادي العالمي
٤- زيادة رأس المال في العالم بالاستعمال الافضل للعمال ذوي الانتاج المرتفع
٥- حل المشكلات الانسانية المشتركة التي لا يمكن ان تحلها الدول بمفردها مثل انتشار اسلحة الدمار الشامل وانتشار المخدرات وقضايا البيئة وانتقال الايدي العاملة من دولة الى اخرى (سلمان، ٢٠٠١، ص١٣)

ان هذه الاهداف البراقة لاتتفق مع واقع الحال ويمكن ملاحظة ذلك فيما يلي:-

١- تتناقض هذه الاهداف مع المظاهرات المناهضة لسياسات العولمة حتى ان هذه المظاهرات قد انطلقت من البلدان المصدرة للعولمة نفسها مما يشير الى ان العولمة الاقتصادية انما تسعى لتحقيق مصالح اصحاب رؤوس الاموال والشركات الكبرى وليست لتحقيق مصلحة المواطن.

٢- تتعارض هذه الاهداف مع سياسات ازالة الدعم عن السلع المعيشية او زيادة الضرائب او الخصخصة وما يترتب عليها من بطالة وانخفاض دخل بعض الفئات الاجتماعية وليست زيادتها.

٣- ان سياسات العولمة الاقتصادية مبنية وفقاً لانموذج معين في التنمية ولا يمكن تعميمه وتجاهل الظروف الخاصة بكل دولة.

٤- ان تحرير الاسواق بشكل مطلق ليس من مصلحة الدول النامية لتفاوت اوضاعها مما يؤدي الى زيادة العجز الخارجي وليس الى خفضه. (دلول، ٢٠٠٨، ص٢)

وعلى الرغم مما سبق يمكن النظر الى بعض التجارب الناجحة في العالم في تطويع العولمة الاقتصادية لخدمة بلدانها وتعد ماليزيا احدى اهم هذه التجارب اذ هدفت ماليزيا الى :-

١- رفع المهارات الفنية والتقنية للعاملين الماليزيين في شتى صفوف الصناعة ليصبحوا مؤهلين للعمل بدلا عن العمال والمهندسين الاجانب حيث اصبح الكثير من المعدات الصناعية ومنها السيارات تنتج بايد ماليزية مئة بالمئة.

٢- الافادة من الثروات الطبيعية الموجودة في البلاد كالنفط والخشب والمطاط.

٣- القضاء على البطالة بجميع اشكالها ورفع المستوى الاقتصادي والدخل الحقيقي للفرد الماليزي وكذلك تحسين الخدمات العامة كالتربية والتعليم والصحة العامة

٤- انعاش الدخل العام عن طريق الاعتماد على السلع والبضائع المنتجة محليا، وهي سلع وبضائع لها قدرة تنافسية عالية وتتمتع بمتانة وجودة واضحتين.

٥- بناء العديد من المصانع العملاقة مثل مؤسسة الصناعات الثقيلة Hicom التي تتبع مباشرة لرئيس الوزراء، ودخلت شراكة مع اليابان وكوريا، وبدأت بتصنيع سيارات (بروتون) الشهيرة، وصناعة الصلب، وثلاثة مصانع لماكينات الدراجات النارية، ومصنعين للاسمنت وغيرها.

٦-بناء مجتمع متحضر تسوده قيم التعاون والمواطنة والانفتاح على الاخر، في ظل دولة القانون والمؤسسات والحياة الديمقراطية مما انعكس لاحقا على تكريس الامن والاستقرار في البلاد.

٧-خلق مناخ مالي ومصرفي محلي يتميز بالدقة الشديدة والسرعة المطلوبة للتعامل مع حركة النقد ومتغيرات تبادل العملات في الاسواق المحلية والاقليمية والعالمية من خلال تقديم البيانات والمعلومات ودراسات الجدوى والتعامل مع الازمات. (حسن، ٢٠٠٧، ص٤)

مؤسسات العولمة الاقتصادية:-

١- المنظمات المالية والمتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد

تعمل هذه المؤسسات على دعم التنمية وتفادي المشكلات المالية والنقدية والتجارية والمساعدة في اعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية، اذ تعمل بعضها على تنظيم مجالات النقد والبعض الاخر يعمل على تنظيم عمليات التمويل وبهذا اصبحت المصارف بصفة خاصة خاضعة لممارسات واعراف دولية موحدة وعملت هذه المؤسسات على نشر اليات العولمة حتى اصبحت اسواق المال المتطورة والشركات متعددة الجنسيات خير مثال لها، (ادم، ٢٠٠٠، ص١٧).

٢-المنظمات القانونية المتمثلة بمنظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية

اذ تمتلك منظمة التجارة العالمية القدرة والصلاحية على ادارة جوانب الاقتصاد العالمي نظراً لما تمتلكه من اليات مناسبة للتعامل مع عولمة الاقتصاد التي يترتب عليها التخلي عن جزء من السيادة الوطنية لصالح التكامل مع الاقتصاد العالمي فهي تقوم بدور الاشراف والمراقبة على عملية تحرير الاسواق والانظمة المالية والتجارية من القوانين والقواعد التي تحكمه، (الربيعاوي والزيدي، ٢٠٠٧، ص١٥).

٣-مجموعة الثمان

تتكون هذه المجموعة من (فرنسا، الولايات المتحدة، المانيا، انكلترا، ايطاليا، اليابان، كندا، الصين) وتعد هذه المجموعة من اهم مؤسسات الاقتصاد المعولم . اذ تتميز هذه المجموعة بكبر حجم اقتصادياتها وتجارتها الخارجية ووجودها البارز في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية فضلاً عما تمتلكه هذه الدول من شركات متعددة الجنسيات، (سلمان، ٢٠٠١، ص١٤).

مظاهر العولمة الإقتصادية

١-ازدياد التجارة العالمية:- حدث في العقود الاربعة الاخيرة من القرن العشرين نمو كبير للسلع والخدمات التجارية بصورة غير مسبوقة اذ تضاعفت صادرات السلع من عام ١٩٨٤ الى عام ١٩٩٧ (١٧) مرة وتضاعف الانتاج العالمي الاجمالي (٦) مرات وفي السلع الصناعية فقد تضاعفت التجارة العالمية (٣٠) مرة والانتاج العالمي (٨) مرات مما يشير الى ان التجارة العالمية كانت تنمو اضعاف معدل نمو الناتج المحلي وهذا يعد بادرة من بوادر العولمة الاقتصادية.

٢-ازدياد الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المالي:- حدث نمو في حركة تدفق رؤوس الاموال عبر الحدود عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشراو الاستثمار المالي مما اسهم بشكل كبيرفي ربط الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي فقد ازداد الاستثمار الاجنبي المباشر للمدة بين ١٩١٧-١٩٩٦ من (٢١,٥) بليون دولار الى حوالي (٣٥٠) بليون دولار اي بمعدل انماء سنوي يزيد عن (١٢%) وبالنسبة للاستثمار المالي كان معدل الانماء اكثر من الاستثمار الاجنبي المباشر وفي الوقت الراهن هناك اكثر من (١٤٠) بلداً صار عضواً في المادة (٨) صندوق النقد الدولي التي تؤكد على حساب جار لميزان المدفوعات وعدد هذه البلدان اكثر من البلدان الاعضاء في سنة ١٩٩٠ بنسبة ضعفين. (ميرجلي، ٢٠٠٦، ص٣)

٣-التقدم في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:- حدث تقدم كبير في مجال تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الكومبيوتر خلال العقدين الاخيرين من القرن الماضي اثر تأثيراً فعالاً على العلاقات الاقتصادية الدولية ومناهج التجارة والعمليات المصرفية فبفضل هذا التقدم يمكننا الان اجراء العمليات المصرفية باشكالها المختلفة وانجاز العديد من الاعمال عن طريق وسائل الاتصال المتقدمة مما اسهم في استقرار عملية الانتاج في اقطار العالم المختلفة وكذلك فان انخفاض تكاليف الاتصالات الدولية المستمرة ادى الى سرعة انتشار عملية العولمة الانتاجية للسلع والخدمات والعولمة المالية.

٤-الاندماج المالي:- اصبحت مسيرة العولمة المالية بعد عقد السبعينات اسرع مما كانت عليه كما تزايدت المعاملات المالية العابرة للحدود ويمكن اجمال اهم مظاهر العولمة المالية في (اندماج اسواق الاوراق المالية، التأمين على الصعيد العالمي، طلاقة العملة الصعبة، فعاليات المصارف العابرة للحدود، التمويل العالمي، الواسطة العالمية للدفع، تحرير التجارة للخدمات المصرفية، وضع المقاييس العالمية الموحدة للمصارف، العمليات المصرفية الالكترونية والاندماجات المصرفية).

(دلول،٢٠٠٨ ، ص٣)

٥-تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات:- ادى انخفاض الحواجز الاقتصادية الى ازدياد مجال وفعالية الشركات متعددة الجنسيات فضلاً عن عملية الاندماج بين الشركات مما اثمر عن فائدة اكثر وتكاليف اقل واسهم ذلك في توسيع افاق الاسواق ونطاق العمل للشركات العالمية وزيادة سيطرتها على اقتصادات الدول اكثر من حاكمية الدولة وهذا تحدي جدي من قبل العولمة الاقتصادية.

٦-سياسة التحرر الاقتصادي:- ادى تنفيذ سياسة التحرر الاقتصادي الى سرعة انتشار العولمة الاقتصادية، فالتحرر الاقتصادي خاصة في التجارة اوجب انفتاح الاسواق والسلع والخدمات وسهل اندماج الاقتصاد القومي في الاقتصاد العالمي وقد شجع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تنفيذ هذه السياسة ، الجدير بالذكر ان سياسة التحرر الاقتصادي تقلل من نفوذ الحكومات والدول في الاقتصاد وانخفاض الحواجز الجمركية وتحديد القوانين امام تجارة الخدمات والاستثمار الاجنبي ولكن ذلك لا يعني انتهاء دور الدولة في الاقتصاد بل يبقى للدولة دوراً فاعلاً اذ تتخذ القرارات ضمن الانظمة والقواعد العالمية بما يتيح لها فرصة الحصول على منافع العولمة الاقتصادية، (سلمان، ٢٠٠١، ص١٤)

ادوات العولمة الإقتصادية

١-المنظمات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية

٢-العقوبات الاقتصادية التي تفرض على الدول تحت مختلف الذرائع

٣-الشركات متعددة الجنسيات

٤-تداول بعض الاسهم والسندات والعملات وغيرها من ادوات الاستثمار الاجنبي غير المباشر

٥-الاتحادات الاقتصادية الدولية مثل الاتحاد الاوربي وافاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية

٦-وسائل الاعلام وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) (دلول، ٢٠٠٨، ص٣-٤)

الفصل الثالث

اجراءات البحث

عينة البحث

اختيرت عينة البحث الاساسية باسلوب العينة العشوائية وقد بلغ عدد افراد عينة البحث الاساسية (١٨٩) تدريسي وطالب دراسات عليا بواقع (٨٩) تدريسي وطالب دراسات عليا من تخصص العلوم السياسية والادارة والاقتصاد و(١٠٠) تدريسي وطالب دراسات عليا من تخصص علم النفس وعلم الاجتماع في جامعة بغداد وكما موضح في الجدول (١).

الجدول (١)

توزيع افراد البحث الاساسية

التخصص	المهنة	العدد	التخصص	المهنة	العدد
العلوم السياسية	تدريسي	٢٣	علم النفس	تدريسي	٢٥
	طالب دراسات عليا	٢٢		طالب دراسات عليا	٢٥
الادارة والاقتصاد	تدريسي	٢٢	علم الاجتماع	تدريسي	٢٥
	طالب دراسات عليا	٢٢		طالب دراسات عليا	٢٥
المجموع		٨٩	المجموع		١٠٠

ادوات البحث:-

نظراً لعدم وجود اداة قياس محلية معدة لهذا الغرض قامت الباحثتان ببناء اداتين احداهما لقياس اثار العولمة الاقتصادية على البيئة والاخرى لقياس اثار العولمة الاقتصادية على الانسان وكما يأتي:-

اولاً:-اداة قياس اثار العولمة الاقتصادية على البيئة في العراق:-

١-تحديد المفاهيم الاساسية

لا بد من تحديد المفهوم المراد قياسه بشكل واضح ودقيق تجنباً لاي تداخل قد يحدث بينه وبين المفاهيم الاخرى لذلك فقد حددت الباحثتان مفهوم العولمة الاقتصادية على انه " تنامي النشاط الاقتصادي العابر للحدود السياسية القومية والاقليمية وتعبر عن نفسها من خلال تزايد حركة المنتجات والخدمات عبر الحدود عن طريق التجارة والاستثمار واحياناً من خلال تزايد حركة الافراد عبر الحدود عن طريق الهجرة " (Charles, 1994, p.27) كما حددتا مفهوم البيئة على انه " مجمل الاشياء التي تحيط بحياة الانسان وتؤثر في الافراد والمجتمعات وتشتمل على الموارد الطبيعية من الهواء والماء والتربة والمعادن والمباني والظروف المحيطة بمكان العمل وتشتمل كذلك على

الكائنات الحية من نبات وحيوان وكائنات مجهرية " (الرماني ، ٢٠٠٠، ص٥). بعد اطلاعهما على العديد من الادبيات المتعلقة بموضوع البحث.

٢-الاستبيان الاستطلاعي المفتوح

لكي تتمكن الباحثتان من صياغة فقرات اداة القياس قامتا بما يلي:-

- ❖ الاطلاع على الادبيات ذات العلاقة بالبحث الحالي
- ❖ تقديم استبيان استطلاعي مفتوح وزع على عدد من التدريسيين وطلبة الدراسات العليا في مجال العلوم السياسية والادارة والاقتصاد متضمناً السؤال التالي " ما هي الاثار المتوقعة للعولمة الاقتصادية متمثلة بدخول شركات الاستثمار على البيئة في العراق" فضلاً عن التعريفات المذكورة اعلاه

٣- صياغة فقرات اداة القياس

تمت صياغة فقرات اداة القياس اعتماداً على ما جمعته الباحثتان من الاستبانة الاستطلاعية والادبيات وقد روعي في صياغة الفقرات ما يلي:-

- ❖ ان يكون محتوى الفقرة واضحاً ومباشراً
- ❖ ان تكون الفقرة مختصرة بقدر ما تسمح به الحالة المدروسة
- ❖ ان تكون الفقرة معبرة عن موضوع البحث (ملحم ، ٢٠٠٠، ص٢٥٩)

٤- طريقة القياس

تم اعتماد طريقة ليكرت في بناء اداة القياس كونها تتميز بسهولة البناء والتصحيح وتكون درجات المقياس ذات ثبات عالي (الامام واخرون ،١٩٩٠، ص٣٥٢) لذا تمت صياغة (٣٧) فقرة تتعلق بالاثار المحتملة للعولمة الاقتصادية على البيئة في العراق ذات ثلاث بدائل للاجابة فيطلب من المستجيب ان يضع اشارة عند اختيار بديل واحد من بدائل الاجابة (كبير ، متوسط ، قليل) وكانت درجات البدائل (٣، ٢، ١) على التوالي في حالة كون الفقرات ايجابية وعلى العكس في حالة الفقرات السلبية.

٥- صلاحية الفقرات (الصدق الظاهري)

لغرض التعرف على مدى صلاحية الفقرات في قياس الصفة المراد قياسها فقد تم اعتماد الصدق الظاهري كأحد انواع الصدق (عودة، ١٩٩٨، ص٣٧٠). لذلك فقد عرضت الفقرات بصيغتها الاولية على مجموعة من الخبراء والمختصين في العلوم السياسية والادارة والاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع (ملحق ١)، لاصدار حكمهم على مدى صلاحية الفقرات وسلامة صياغتها وقد كانت جميع الفقرات صالحة باتفاق المحكمين عدا عن بعض التعديلات التي تم الاخذ بها واضافة فقرة واحدة اخرى وبذلك فقد اصبحت الاداة تشتمل على (٣٨) فقرة (ملحق ٢) .

٦- علاقة الفقرة بالدرجة الكلية

ان ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية لاداة القياس يعني ان الفقرة تقيس المفهوم الذي تقيسه الدرجة الكلية ، واداة القياس التي تنتخب فقراتها على وفق هذا المؤشر تمتلك صدقاً بنائياً (عودة، ١٩٩٨، ص٣٤٠). ولغرض ذلك تم تطبيق الاداة على عينة البحث الاساسية للفترة من ٤ /٣ / ٢٠٠٩ – ١٥/٣ / ٢٠٠٩ ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة والدرجة الكلية لاداة القياس لـ (٨٩) استمارة وقد كانت جميع قيم معاملات الارتباط دالة احصائياً باستثناء الفقرات (٢، ٩، ٢٥، ٢٧) لذلك فقد تم استبعادها من الصورة النهائية لاداة القياس والجدول (٢) يوضح ذلك.

الجدول (٢)

قيم معاملات ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية لاداة قياس اثار العولمة الاقتصادية على البيئة في العراق

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
١	*٠,٢٧	٩	٠,٠١	١٧	*٠,٤١	٢٥	٠,١٤	٣٢	*٠,٤٥
٢	– **٠,٢٢	١٠	*٠,٣٨	١٨	*٠,٣١	٢٦	*٠,٦٤	٣٣	*٠,٣٢
٣	*٠,٥٩	١١	*٠,٤٦	١٩	*٠,٦	٢٧	٠,٠٧	٣٤	*٠,٤٢
٤	*٠,٣٦	١٢	*٠,٥٣	٢٠	*٠,٣٦	٢٨	*٠,٣٤	٣٥	*٠,٤٠
٥	*٠,٤٨	١٣	*٠,٣٦	٢١	*٠,٣٧	٢٩	*٠,٤٧	٣٦	*٠,٢٣
٦	*٠,٢٩	١٤	*٠,٢٢	٢٢	*٠,٤٩	٣٠	*٠,٣٧	٣٧	*٠,٤٥
٧	*٠,٣٣	١٥	*٠,٤٢	٢٣	*٠,٢٤	٣١	*٠,٥٩	٣٨	*٠,٥٣
٨	*٠,٤٧	١٦	*٠,٥	٢٤	*٠,٥٢				

*القيمة الجدولية لمعامل الارتباط عند درجة حرية ٨٧ وبمستوى ٠,٠٥ = ٠,٢٠٥

**على الرغم من ان قيمة معامل الارتباط دالة احصائياً عند مستوى ٠,٠٥ الا انه تم استبعاد الفقرة من اداة القياس لان القيمة سالبة

٧- ثبات اداة القياس

تم استخراج الثبات بحساب قيمة الفا كرونباخ التي تعتمد على اتساق اداء المفحوص من فقرة الى اخرى وتشير الى الدرجة التي تشترك بها جميع الفقرات في قياس خاصية معينة (ثورندايك وهيجن ، ١٩٨٩، ص٧٩) وبلغ معامل الثبات لاداة القياس الحالية (٠,٨٦)لـ(٣٤)فقرة ولـ(٨٩) فرد وهذه القيمة تعد مؤشراً مقبولاً في ادوات القياس النفسي والتربوي. وبذلك فقد تكونت الاداة من (٣٤) فقرة (٢٤) منها ايجابية و(١٠) منها سلبية.

ثانياً:- اداة قياس اثار العولمة الاقتصادية على الانسان في العراق

اتبعت الباحثتان نفس الخطوات الاساسية التي اتبعتاها في بناء اداة قياس اثار العولمة الاقتصادية على البيئة في العراق وكما يلي:-

١- الاستبيان الاستطلاعي المفتوح

بعد تحديد تعريف العولمة الاقتصادية تم توزيع استبانة مفتوحة على عدد من التدريسيين وطلبة الدراسات العليا في تخصص علم النفس وعلم الاجتماع متضمناً السؤال التالي فضلاً عن تعريف العولمة الاقتصادية " ما هي الاثار المتوقعة للعولمة الاقتصادية متمثلة بدخول شركات الاستثمار على الانسان في العراق"

٢- صياغة فقرات اداة القياس

تمت صياغة (٢٦) فقرة تتعلق بالاثار المحتملة للعولمة الاقتصادية على الانسان في العراق وفقاً لطريقة ليكرت بثلاث بدائل (كبير، متوسط، قليل) وكانت درجات البدائل (٣، ٢، ١) على التوالي في حالة كون الفقرات ايجابية وعلى العكس في حالة الفقرات السلبية.

٣- صلاحية الفقرات (الصدق الظاهري)

عرضت الفقرات بصيغتها الاولية على المجموعة نفسها من الخبراء والمختصين في العلوم السياسية والادارة والاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع الذين عرضت عليهم الاداة الاولى لاصدار حكمهم على مدى صلاحية الفقرات وسلامة صياغتها وقد كانت جميع الفقرات صالحة باتفاق المحكمين عدا عن بعض التعديلات التي تم الاخذ بها (ملحق ٣).

٦- علاقة الفقرة بالدرجة الكلية

لغرض حساب قيمة معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية لاداة القياس تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لـ (١٠٠) استمارة(تم تطبيق الاداة على عينة البحث الاساسية للمدة من ٤ / ٣ / ٢٠٠٩ – ١٥ / ٣ / ٢٠٠٩) وقد كانت جميع قيم معاملات الارتباط دالة احصائياً باستثناء الفقرات (٧، ٨، ١٠، ١١) لذلك فقد تم استبعادها من الصورة النهائية لاداة القياس والجدول (٢) يوضح ذلك.

الجدول (٢)

قيم معاملات ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية لاداة قياس اثار العولمة الاقتصادية على الانسان في العراق

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
١	٠,٥٢*	٨	٠,١١	١٥	٠,٤٧*	٢١	٠,٥٠*
٢	٠,٣٧*	٩	٠,٤٣*	١٦	٠,٥٦*	٢٢	٠,٦٨*
٣	٠,٦١*	١٠	٠,١٥	١٧	٠,٦٣*	٢٣	٠,٣٧*
٤	٠,٤٠*	١١	٠,٠٧	١٨	٠,٢٧*	٢٤	٠,٧٦*
٥	٠,٤٦*	١٢	٠,٦٠*	١٩	٠,٥٣*	٢٥	٠,٦٨*
٦	٠,٣٠*	١٣	٠,٦٤*	٢٠	٠,٦٩*	٢٦	٠,٤٦*
٧	-٠,١٥	١٤	٠,٥٥*				

*القيمة الجدولية لمعامل الارتباط عند درجة حرية ٩٨ وبمستوى ٠,٠٥ = ٠,١٩٥

٧- ثبات اداة القياس

تم استخراج الثبات بحساب قيمة الفا كرونباخ لاداة القياس الحالية وبلغ معامل الثبات (٠,٨٨) لـ(٢٢) فقرة ولـ(١٠٠) فرد وهذه القيمة تعد مؤشراً مقبولاً في ادوات القياس النفسي والتربوي. وبذلك فقد تكونت الاداة الحالية من (٢٢) فقرة (٥)منها ايجابية و(١٧) سلبية.

الوسائل الاحصائية:-

١- معامل ارتباط بيرسون

٢- معامل الفا كرونباخ

٣- النسبة المئوية

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

يتم في هذا الفصل عرض نتائج البحث بحسب اهدافه:

الهدف الاول-تحديد اثار العولمة الاقتصادية على البيئة في العراق

لغرض تحقيق هذا الهدف تم استخدام النسب المئوية والمخططات البيانية لعرض نتائج البحث وكما يلي:-

١-اشارت نتائج عينة البحث فيما يخص الفقرات التي تناولت اثار العولمة الاقتصادية على الثروة المعدنية في العراق إلا انه من المتوقع ان يحدث استنزاف للموارد الاقتصادية لصالح الشركات المستثمرة اذ ان نسبة (٦٢,٩ %) منهم توقع ذلك بشكل كبير وتوقع (٦٠,٧%) منهم حدوث تنمية للصناعات التحويلية في العراق بشكل كبير في حين لن يكون هناك ترشيد في استهلاك موارد التعدين اذ توقع (٣٧,١ %) منهم حدوث ذلك بشكل قليل. والشكل (١) يوضح ذلك

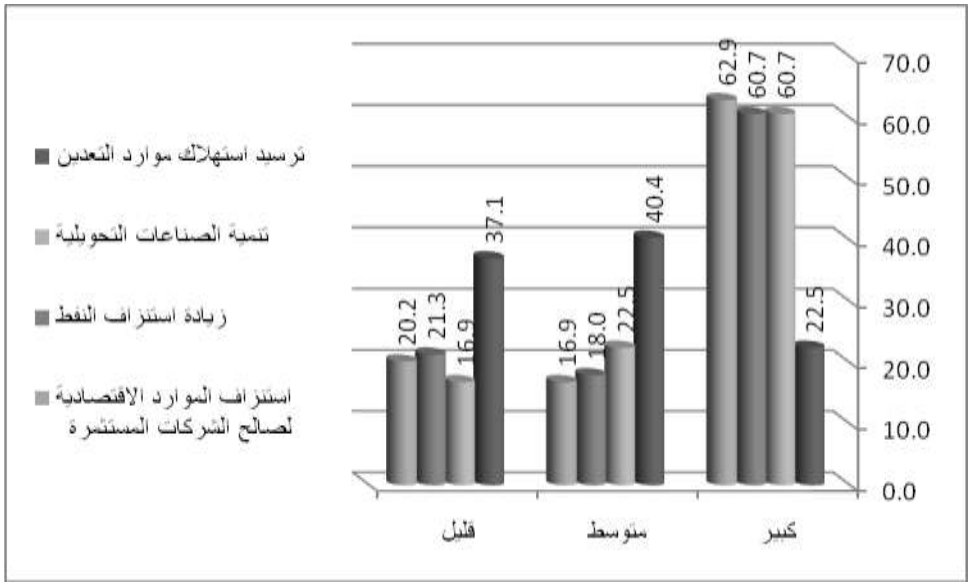

الشكل (١)

نتائج عينة البحث عن الفقرات الخاصة باثار العولمة الاقتصادية على الموارد المعدنية في العراق

٢-اشارت نتائج عينة البحث فيما يخص الفقرات التي تناولت باثار العولمة الاقتصادية على المناخ والمياه في العراق إلا انه من المتوقع ان تحدث زيادة في نسبة تلوث المناخ والمياه في العراق اذ ان نسبة (٦٨,٥ %) منهم من توقع ان يؤدي عمل الشركات المستثمرة في العراق الى زيادة نسبة التلوث الغازي واثار ظاهرة الاحتباس الحراري و(٥٠,٦%)منهم توقع زيادة في نسبة حدوث الامطار الحامضية بشكل كبير اما فيما يخص تلوث المياه فقد تراوحت نسبة توقعاتهم بين (٥٦,٢% - ٤٩,٤ %) في زيادة نسبة تلوث البيئة المائية عما موجود عليه الآن في العراق. والشكل (٢) يوضح ذلك

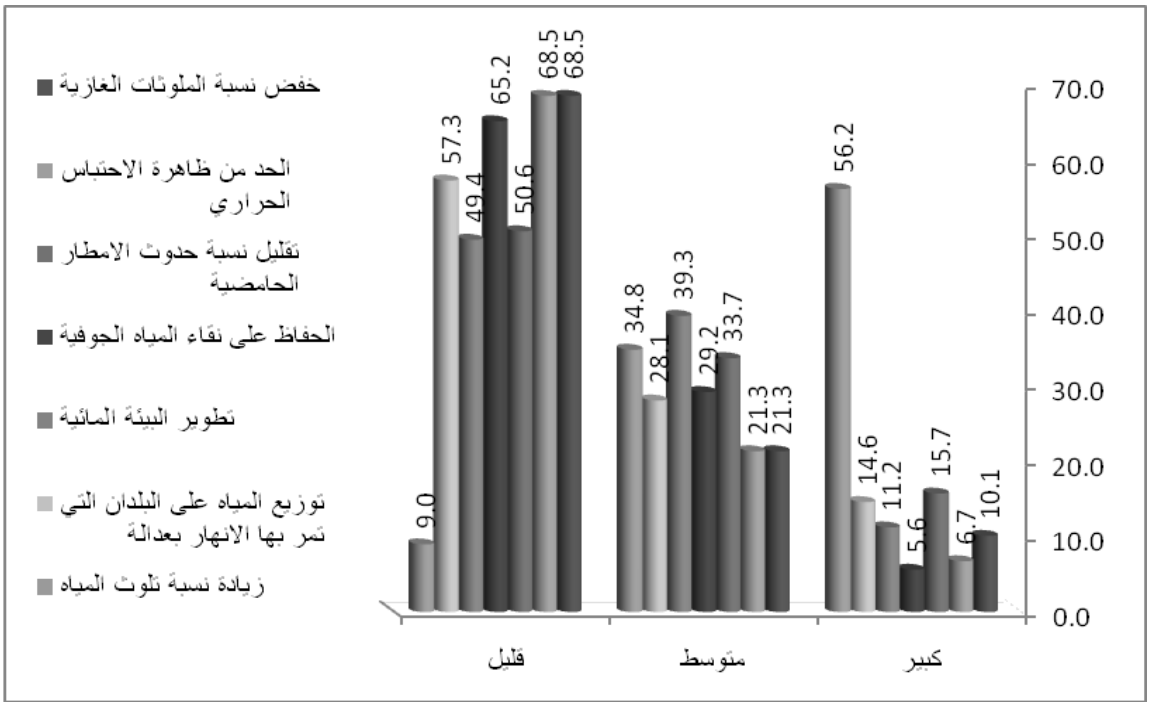

الشكل (٢)

نتائج عينة البحث عن الفقرات الخاصة باثار العولمة الاقتصادية على المناخ والمياه في العراق

٣- اشارت نتائج عينة البحث فيما يخص الفقرات التي تناولت باثار العولمة الاقتصادية على التربة والكائنات الحية في العراق إلا انه من المتوقع ان تحدث زيادة في نسبة تلوث التربة وانخفاض مساحة الاراضي الزراعية في العراق اذ تراوحت النسب المئوية لتوقعاتهم بحدوث هذا الامر بين (٥٦,٢ % - ٣٩,٣ %) كما توقعوا زيادة نسبة الاخطار التي تهدد الكائنات الحية في العراق اذ تراوحت النسب المئوية لتوقعاتهم بحدوث هذا الامر بين (٥١,٧ % - ٤٢,٧ %). والشكل (٣) يوضح ذلك

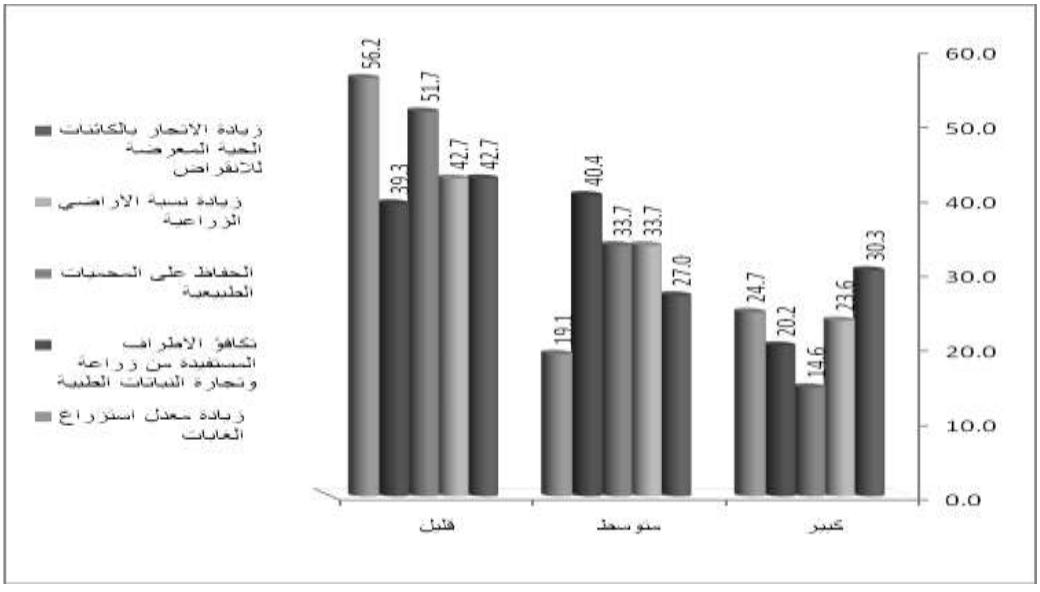

الشكل(٣)

نتائج عينة البحث عن الفقرات الخاصة باثار العولمة الاقتصادية على التربة والكائنات الحية في العراق

٤-اشارت نتائج عينة البحث فيما يخص الفقرات التي تناولت اثار العولمة الاقتصادية على النشاط المالي في العراق الى تباين توقعات عينة البحث ففي حين اشار (٣٨,٢ %) منهم الى ان عمل الشركات المستثمرة سيؤدي الى زيادة القوة الشرائية للمواطن العراقي و(٦٥,٢ %) منهم اشار الى تزايد دور التجارة الالكترونية, اشار (٦٢,٩ %) منهم الى ان عمل الشركات المستثمرة سيؤدي الى زيادة نسبة التضخم و(٣٤,٨ %) اشاروا الى ان الاموال ستتركز في ايدي فئات قليلة كما حذر (٦٤%) من خطورة زيادة فرص تدخل الدول الاخرى في شؤون العراق الداخلية . والشكل (٤) يوضح ذلك

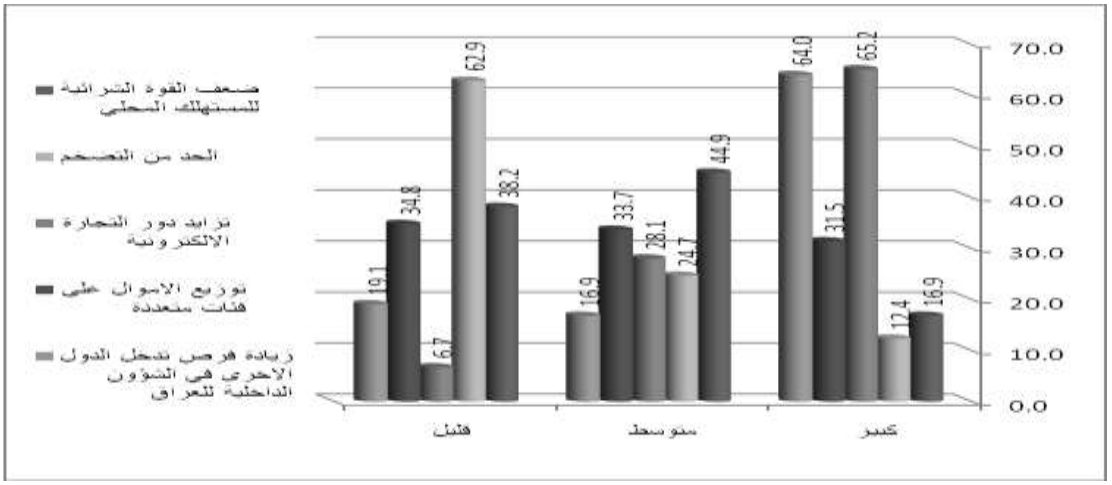

الشكل (٤)

نتائج عينة البحث عن الفقرات التي تناولت اثار العولمة الاقتصادية على النشاط المالي في العراق

٥-اشارت نتائج عينة البحث فيما يخص الفقرات التي تناولت اثار العولمة الاقتصادية على النشاط الصناعي في العراق الى ان نسبة (٥٧,٣ %) توقعوا انتقال الصناعات الملوثة بيئياً الى العراق و(٦٤%)منهم توقعوا ان عمل الشركات المستثمرة سيؤدي الى تلبية احتياجات الشركات الدولية في حين ان (٤٣,٨ %) منهم لم يتوقعوا انخفاض في تكاليف النقل والمواصلات وبين (٤٠,٤ % - ٧١,٩ %) منهم توقع تدهور وضع الصناعة المحلية. والشكل (٥) يوضح ذلك

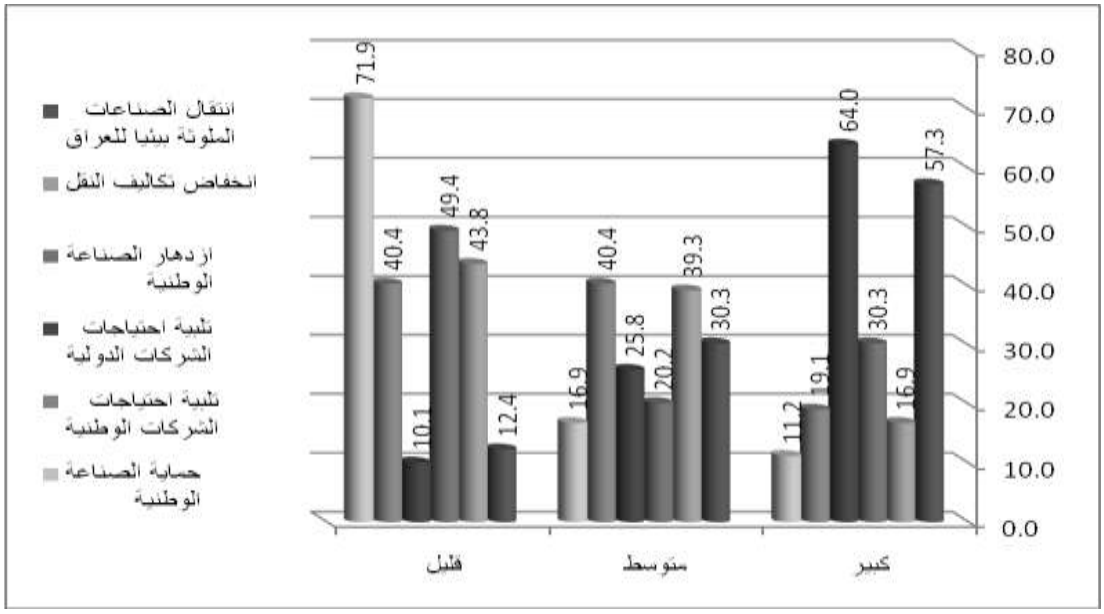

الشكل (٥)

نتائج عينة البحث عن الفقرات التي تناولت اثار العولمة الاقتصادية على النشاط الصناعي في العراق

٦- اشارت نتائج عينة البحث فيما يخص الفقرات التي تناولت اثار العولمة الاقتصادية على النشاط التجاري والاداري في العراق الى تباين التوقعات ففي حين اشار (٥٨,٤ %) الى ضعف حماية الشركات الصغيرة او المتقادمة و(٤٣,٨ %)توقعوا ان عمل الشركات المستثمرة سيؤدي الى زيادة نسبة البطالة في العراق, تراوحت نسبة المتفائلين بانتعاش النشاط التجاري والاداري في العراق بين (٢٧ % - ٦٨,٥ %). والشكل (٦) يوضح ذلك

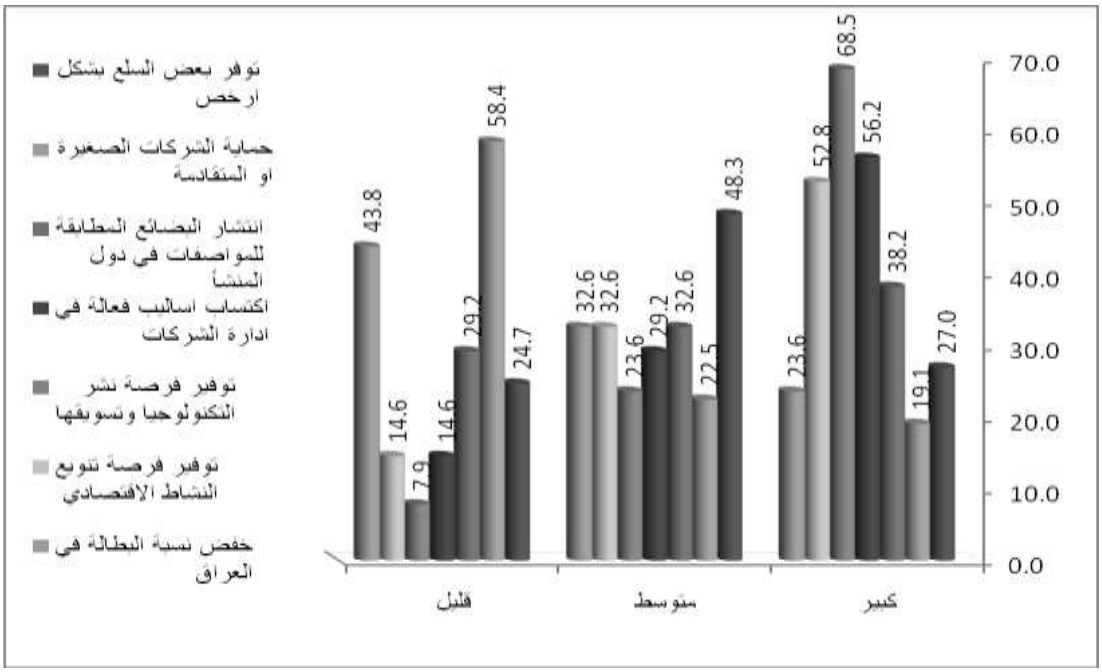

الشكل (٦)

نتائج عينة البحث عن الفقرات التي تناولت اثار العولمة الاقتصادية على النشاط التجاري والاداري في العراق

الهدف الثاني:- تحديد اثار العولمة الاقتصادية على الانسان في العراق

لغرض تحقيق هذا الهدف تم استخدام النسب المئوية والمخططات البيانية لعرض نتائج البحث وكما يلي:-

١-اشارت نتائج عينة البحث فيما يخص الفقرات الخمس الاولى التي تناولت اثار العولمة الاقتصادية على الانسان في العراق الى انه من المتوقع ان يحدث ارتفاع في مستوى القلق لدى الافراد وزيادة في نسبة شعور الافراد بالاغتراب النفسي اذ ان نسبة (٤٠ %) منهم توقع ذلك بشكل كبير وتوقع (٣٨%) منهم حدوث ضعف في استقرار الحياة الزوجية بشكل كبير في حين توقع (٦٤ %) منهم ان دخول الشركات المستثمرة للعمل سيحفز الافراد على اكتساب المهارات الجديدة بشكل كبير وان (٤٠%) منهم اشار الى ان اثار عمل هذه الشركات سينعكس ايجابياً على اشباع حاجات الافراد المختلفة . والشكل (٧) يوضح ذلك

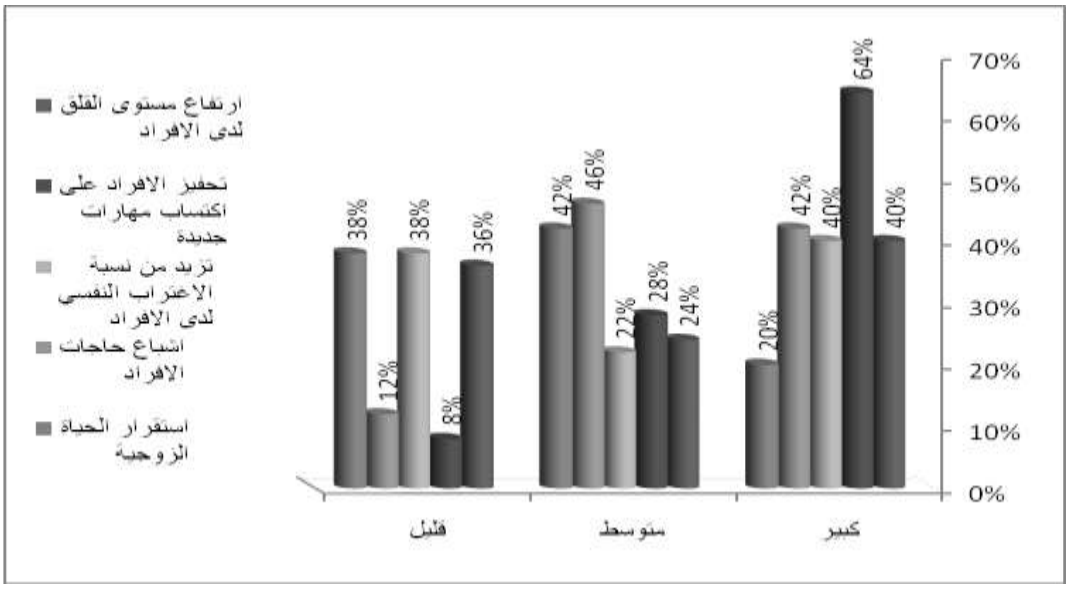

الشكل (٧)

نتائج عينة البحث على الفقرات الخمس الاولى من اداة قياس اثار العولمة الاقتصادية على الانسان في العراق

٨-اشارت نتائج عينة البحث فيما يخص الفقرات الخمس الثانية التي تناولت اثار العولمة الاقتصادية على الانسان في العراق الى انه من المتوقع ان يحدث ارتفاع في مستوى الخدمات التعليمية المقدمة للافراد حيث توقع ذلك منهم (٦٢%)، وسوف لن يكون هناك تأثير لادوات العولمة على اشاعة ثقافة العنف حيث توقع ذلك منهم (٦٠%)، ولن تيسر عمل قوى التطرف حيث توقع ذلك منهم (٤٤%)، ولن تسهم في التشجيع على التخلص من الانماط السلوكية غير المرغوبة حيث توقع ذلك منهم (٥٢%)، في حين انها ستسهم في تنشيط صناعة الاعلانات الهابطة حيث توقع ذلك منهم (٤٢%)، والشكل (٨) يوضح ذلك

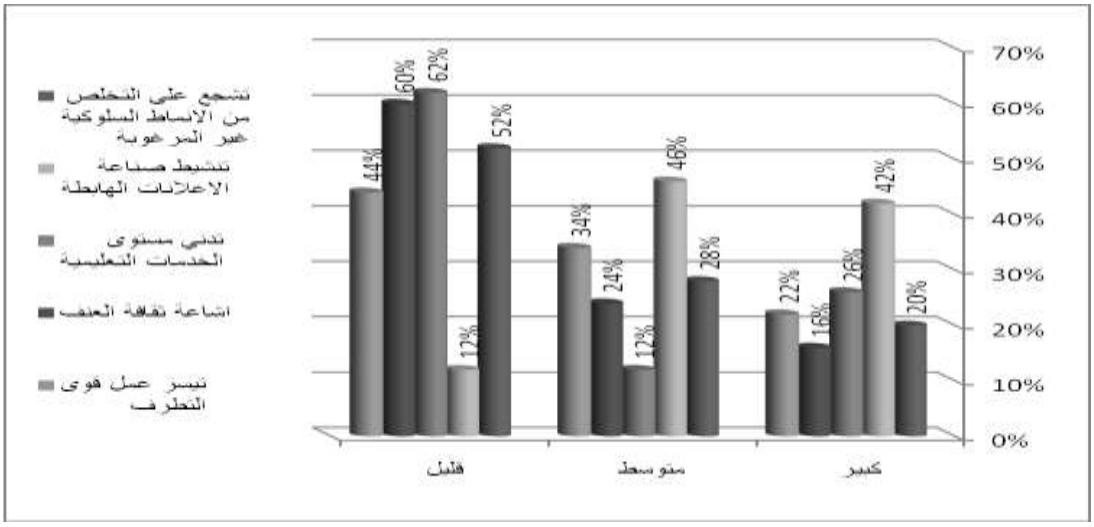

الشكل (٨)

نتائج عينة البحث على الفقرات الخمس الثانية من اداة قياس اثار العولمة الاقتصادية على الانسان في العراق

٩-اشارت نتائج عينة البحث فيما يخص الفقرات الخمس الثالثة التي تناولت اثار العولمة الاقتصادية على الانسان في العراق الى انه من المتوقع ان تؤدي العولمة الاقتصادية الى تعميق شعور الافراد بالفروق بين الجماعات اذ توقع حدوث ذلك منهم (٣٦%) بشكل كبير، في حين تباينت اراء العينة بشكل متساوٍ في ان العولمة الاقتصادية تؤدي او لاتؤدي الى اضعاف ضوابط السلوك الاجتماعي اذ كانت النسبة المئوية للتوقعات (٢٦%) في كل من الاتجاهين، وان (٣٠%) منهم اشاروا الى انها لن تؤدي الى سلب الهوية المحددة للانسان على الرغم من ان (٥٠%) منهم اشار الى انها تسهم بشكل كبير في انتشار افكار ومعتقدات غريبة عن المجتمع و(٤٠%) منهم اشار الى انها لن تسهم في خفض نسبة البطالة في المجتمع. والشكل (٩) يوضح ذلك

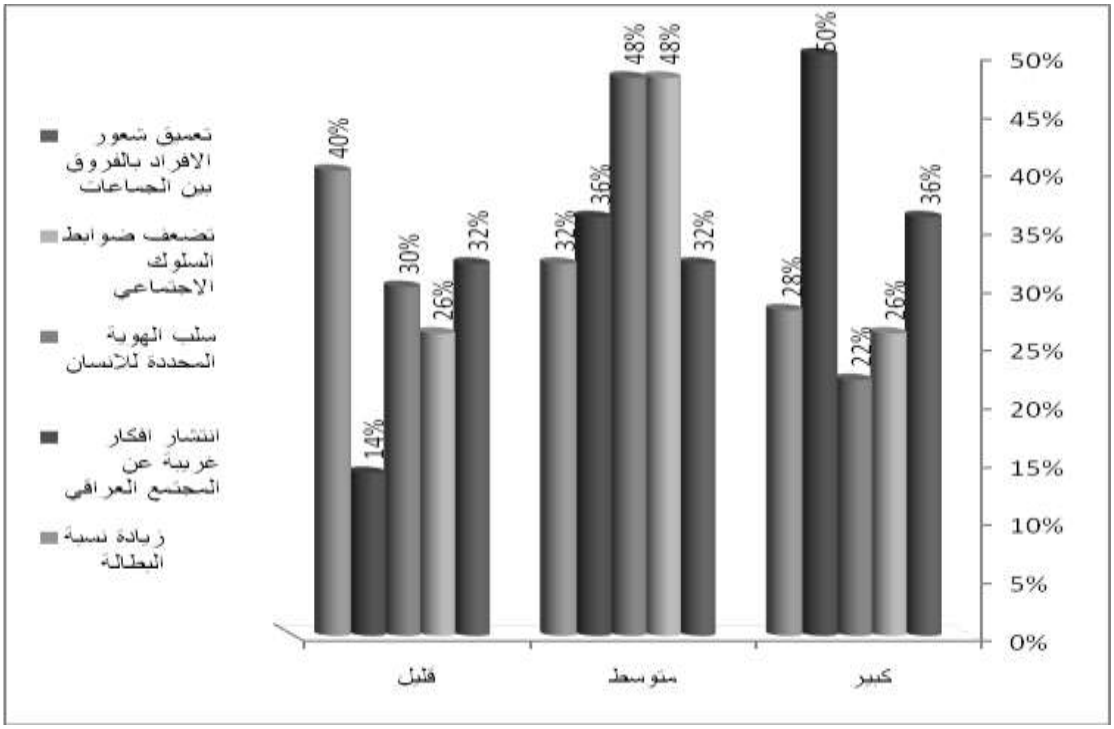

الشكل (٩)

نتائج عينة البحث عن الفقرات الخمس الثالثة من اداة قياس اثار العولمة الاقتصادية على الانسان في العراق

١٠- اشارت نتائج عينة البحث فيما يخص الفقرات السبع الاخيرة التي تناولت اثار العولمة الاقتصادية على الانسان في العراق الى انه من المتوقع ان العولمة الاقتصادية لن تكون العامل الاساس في (نشر اساليب الاحتيال والجريمة، و تأمين حقوق الانسان، وتدني مستوى الخدمات الصحية، وقلة احترام النظام والقانون، وهجرة الكفاءات العلمية، وظهور معالم الانقسام السياسي) اذ توقعوا حدوث ذلك بنسب مختلفة تراوحت بين (٤٠% - ٦٢%) في حين اشاروا الى انها ستسهم في انتشار الازياء باشكالها المختلفة اذ توقع ذلك منهم (٤٨%). والشكل (١٠) يوضح ذلك

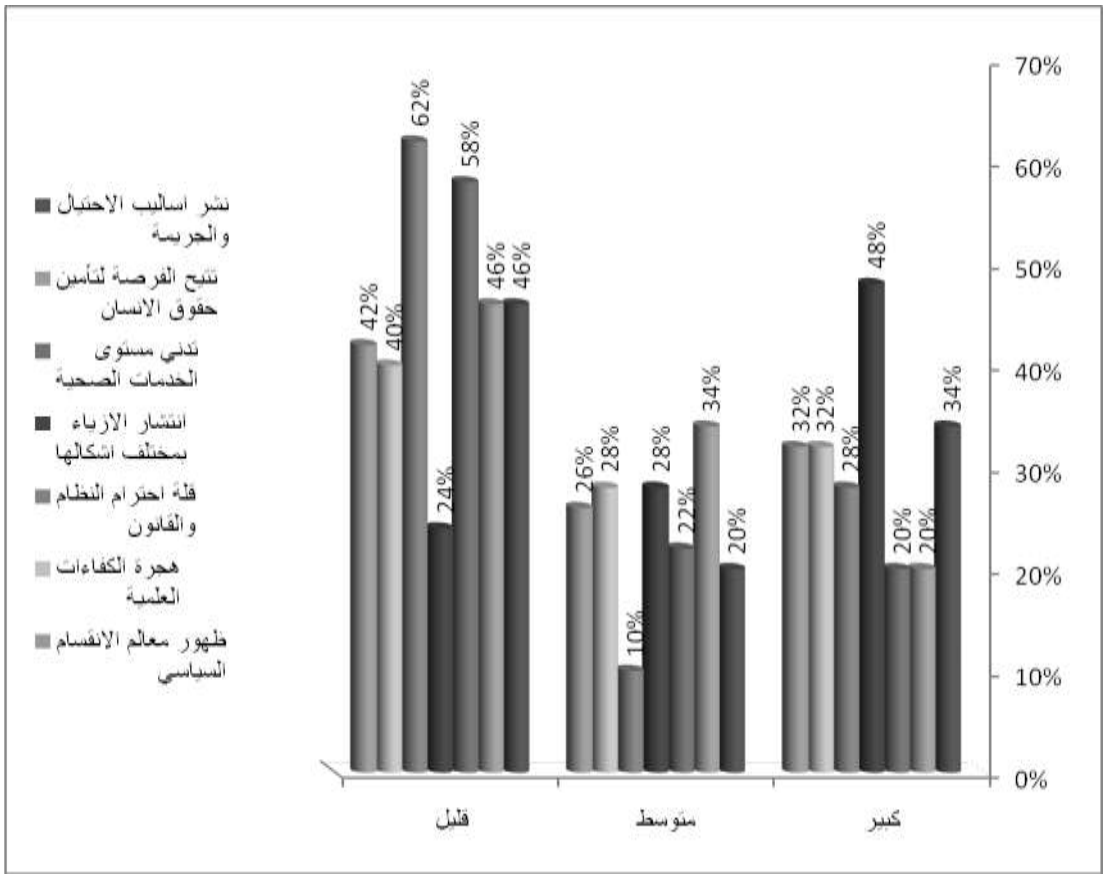

الشكل (١٠)

نتائج عينة البحث عن الفقرات السبع الاخيرة من اداة قياس اثار العولمة الاقتصادية على الانسان في العراق

الهدف الثالث:- تحديد المقترحات المناسبة لعلاج السلبيات وتطوير الايجابيات من وجهة نظر عينة البحث

بعد جمع وتنسيق المقترحات التي قدمتها عينة البحث فقد تم تحديد المقترحات الاتية:-

١-وضع شروط للشركات المستثمرة حول استخدام الايدي العاملة العراقية

٢-وضع شروط للحد من تسرب العملة الصعبة الى خارج البلاد

٣-وضع قوانين صارمة للحد من الجرائم المتوقع انتشارها مثل الاحتيال عن طريق الكومبيوتر وسحب الاموال بطرق غير مشروعة

٤-دعم الدولة للقطاع الخاص كالاعفاء الضريبي او الكمركي للمواد الاولية ليتمكن من منافسة الشركات المستثمرة

٥-التشجيع على الادخار

٦-تطوير شركات ومنشآت القطاع العام والمختلط

٧-اصدار قوانين لتنظيم استهلاك الموارد الاولية للبلاد

٨-العمل على تنظيم اتفاقية مع البلدان المجاورة خاصة بتوزيع المياه

٩-اصدار قوانين تمنع استغلال الاراضي الزراعية والمحميات الطبيعية للاغراض الصناعية
١٠-اصدار قوانين للحفاظ على البيئة
١١-اصدار قوانين تحد من هيمنة الشركات على القرارات السياسية في البلاد
١٢-العمل على تنفيذ مشاريع استثمارية في مجالات اخرى غير النفط
١٣-ان يكون الاستثمار في جميع جوانب الحياة (الصحة والتعليم والاقتصاد) لتفادي حدوث فجوات بين حقل واخر
١٤-ان يكون اختيار الايدي العاملة على اساس الكفاءة
١٥-توفير ضمانات قانونية لحماية حقوق العاملين العراقيين ومصالحهم
١٦-تطوير مراكز التدريب المتخصصة
١٧-الاهتمام بتوفير فرص ترويحية للافراد
١٨-ان تكون هناك رقابة على وسائل الاعلام والبرامج التي تبث
١٩-وضع ضوابط مهنية لصناعة الاعلانات
٢٠-التأكيد من خلال وسائل الاعلام والتربية على الاعتزاز بالهوية الوطنية والحضارة العربية
٢١-تفعيل دور الارشاد التربوي والنفسي في مؤسسات المجتمع المختلفة
٢٢-التثقيف بحقوق الانسان وتعلم الطرق القانونية واشكال التعبير السلمية للحصول عليها
٢٣-تطوير مستوى الخدمات التعليمية والصحية المقدمة في مؤسسات القطاع العام والخاص

تفسير النتائج

١-ان زيادة استهلاك موارد التعدين تترافق منطقيا مع نمو الصناعات التحويلية ولكن يجب الانتباه الى مسألة استنزاف هذه الثروة وليس استغلالها بالشكل الامثل خاصة وان التوقعات اشارت الى احتمال كبير في حدوث استنزاف للنفط وللموارد الاقتصادية لصالح الشركات المستثمرة وهذا بالتأكيد يوجه الانظار الى وجوب ان يكون هناك تخطيط استراتيجي للحفاظ على الثروة الوطنية
٢-ان عينة البحث من تدريسيي الجامعة وطلبة الدراسات العليا يتوقعون حدوث تلوث في المناخ وفي الماء في العراق بشكل كبير يترافق مع نمو الصناعات التحويلية ونمو النشاط الاقتصادي وهذا يشير الى ضرورة تبني سياسات فعالة لحماية البيئة ومما يثير الانتباه هو ضعف الاشارة الى هذه السياسات في قانون الاستثمار العراقي كما ان عينة البحث اشارت الى احتمالية حدوث مشكلة مهمة مع الدول المجاورة اذا لم يتم اتخاذ تدابير اساسية من الآن للحد من تفاقم مشكلة توزيع المياه على البلدان التي تمر بها الانهار بعدالة
٣-ان عينة البحث من تدريسيي الجامعة وطلبة الدراسات العليا يتوقعون حدوث تلوث التربة وتدهور للنشاط الزراعي في العراق بشكل كبير يترافق مع نمو الصناعات التحويلية ونمو النشاط الاقتصادي وهذا يشير الى ضرورة تبني سياسات فعالة لاستغلال الاراضي الزراعية وتنشيط هذا القطاع المهم خاصة وما يتميز به العراق من وجود البنية الاساسية لحدوث تطور كبير في هذا القطاع بدلا من

اهماله وتدهوره كما حذروا من الاخطار الي يمكن ان تصيب الكائنات الحية المعرضة للانقراض مما يشير الى ضرورة تفعيل دور قوانين حماية البيئة.

٤-ان النتائج الخاصة باثار العولمة الاقتصادية على النشاط المالي تشير الى اهمية الاستفادة من تجارب الدول الاخرى مثل ماليزيا في مجال الاستثمار .

٥-ان اتاحة الفرصة للشركات الدولية في الاستثمار والعمل في العراق لايبرر اهمال الصناعة الوطنية والتقليل من شأنها بل لابد من اتخاذ سياسات حكيمة واستراتيجية لحماية الصناعة الوطنية وتنشيطها والاستفادة من فرصة التنافس بين الشركات.

٦-ان فرصة نمو النشاط التجاري والاداري في العراق ستكون جيدة ولغرض استغلال هذه الفرصة بشكل امثل وفي علاج واحدة من المشكلات المهمة على الساحة الآن وهي مشكلة البطالة فيمكن فرض ان تكون نسبة اليد العاملة في الشركات المستثمرة في العراق بما يناسب نسبة تواجدها في الواقع فضلاً عن تنوع الادوار التي يجب ان تشغلها اليد العاملة العراقية بما يخدم المجتمع العراقي.

٧- ان توقعات عينة البحث من تدريسيي الجامعة وطلبة الدراسات العليا في العلوم النفسية والاجتماعية في ان العولمة الاقتصادية ستؤدي الى زيادة مستوى القلق ونسبة شعور الافراد بالاغتراب النفسي وضعف استقرار الحياة الزوجية يمكن ان تفسر في ان هذه المظاهر من المظاهر الملازمة للتحضر وكلما زاد المجتمع تحضراً زاد ظهور هذه المظاهر كما ان زيادة نسبة تحفيز الافراد على اكتساب مهارات جديدة واشباع حاجاتهم المختلفة يمكن تفسيره في ضوء المتطلبات الكبيرة والحديثة للعمل التي يتيحها عمل الشركات فضلاً عن انها ستطرح مختلف انواع الفرص والبضائع في الساحة .

٨- ان توقعات عينة البحث من تدريسيي الجامعة وطلبة الدراسات العليا في العلوم النفسية والاجتماعية في ان العولمة الاقتصادية ستؤدي الى ارتفاع في مستوى الخدمات التعليمية يمكن تفسيره في ضوء ان متطلبات الاوضاع الجديدة فضلاً عن ضغوط الاوضاع الحاضرة ستفرض ان تحدث تطورات في مجال التربية والتعليم ، وان ضعف اسهام العولمة الاقتصادية في اشاعة ثقافة العنف او تيسير عمل قوى التطرف نابعاً من حاجة الشركات المستثمرة الى اوضاع مستقرة وآمنة خاصة وان الجميع لمس بيده انعكاس ضعف الاستقرار الامني على مختلف الانشطة في العراق، في حين ان اسهامها في تنشيط صناعة الاعلانات الهابطة او ضعف التشجيع على التخلص من الانماط السلوكية غير المرغوبة ينبثق من اهتمام الشركات بالربح المادي بالدرجة الاولى.

٩- ان توقعات عينة البحث من تدريسيي الجامعة وطلبة الدراسات العليا في العلوم النفسية والاجتماعية في ان العولمة الاقتصادية ستؤدي الى زيادة تعميق شعور الافراد بالفروق بين الجماعات يمكن تفسيره في ضوء عناصر التفاعل والاتصال بين الشركات المستثمرة ومنتسبيها من الجنسيات المختلفة وبين افراد المجتمع المحلي، وان التباين في الاراء بخصوص اثار العولمة الاقتصادية على ضوابط السلوك الاجتماعي يمكن تفسيره في ان بعض المتخصصين في العلوم

النفسية والاجتماعية يعزون الدور الاساسي للتنشئة الاجتماعية سيكون بالدرجة الاولى للاسرة والنظم الاجتماعية السائدة في المجتمع وان دور الشركات قد لايكون كبيرا في حين هناك مجموعة اخرى منهم لاتتفق مع هذا الرأي، ومن الطبيعي نتيجة للاتصال المباشر مع جماعات مختلفة القومية فسيكون هناك انتشار لافكار غريبة عن المجتمع المحلي وان هذه الافكار ليس بالضرورة ان تكون ضارة بالنسيج الاجتماعي

١٠- - ان توقعات عينة البحث من تدريسيي الجامعة وطلبة الدراسات العليا في العلوم النفسية والاجتماعية في ان العولمة الاقتصادية لن تكون العامل الاساس في زيادة بعض المظاهر الخاصة بالانسان مثل (نشر اساليب الاحتيال والجريمة، و تأمين حقوق الانسان، وتدني مستوى الخدمات الصحية، وقلة احترام النظام والقانون، وهجرة الكفاءات العلمية، وظهور معالم الانقسام السياسي) يمكن تفسيرها في ضوء ان نمو اغلب هذه المظاهر تتأثر بالنظم التربوية المتبعة بدرجة اكبر من تأثرها بالعوامل الاقتصادية وفيما يخص هجرة الكفاءات العلمية فان عمل الشركات المستثمرة يمكن ان يكون عامل جذب للكفاءات العلمية للعمل في هذه الشركات، وفيما يخص انتشار الازياء بمختلف اشكالها فانه نتيجة طبيعية لوجود اشخاص من مختلف الجنسيات يعملون في هذه الشركات ولكن هذا العامل يمكن ان يؤثر بشكل نسبي على تناسق المظهر العام للسكان.

الاستنتاج

١-هناك بعض الجوانب السلبية التي سيتركها عمل الشركات المستثمرة في العراق على البيئة والانسان مثل استنزاف الموارد الاقتصادية، وزيادة نسبة التلوث، وزيادة فرصة تدخل الدول الاخرى

في الشؤون الداخلية، وارتفاع مستوى قلق الانسان، وانتشار افكار غريبة عن المجتمع، وتنشيط صناعة الاعلانات الهابطة.

٢-هناك بعض الجوانب الايجابية التي سيتركها عمل الشركات المستثمرة في العراق على البيئة والانسان مثل تنمية الصناعات التحويلية، وتزايد دور التجارة الالكترونية، وتنويع النشاط الاقتصادي، وتحفيز الافراد على اكتساب مهارات جديدة، واشباع حاجات الافراد.

٣-هناك بعض الجوانب السلبية التي قد لا يتركها عمل الشركات المستثمرة في العراق على البيئة والانسان مثل زيادة الاتجار بالكائنات الحية المعرضة للانقراض، واشاعة ثقافة العنف، وضعف القوة الشرائية للمستهلك، وزيادة نسبة البطالة، وسلب الهوية المحددة للانسان، وتدني مستوى الخدمات الصحية، وقلة احترام النظام والقانون، وهجرة الكفاءات العلمية، وظهور معالم الانقسام السياسي.

٤-هناك بعض الجوانب الايجابية التي قد لا يتركها عمل الشركات المستثمرة في العراق على البيئة والانسان مثل تطوير البيئة المائية، وتوزيع المياه بعدالة على البلدان التي تمر بها الانهار، وتوزيع الاموال على فئات متعددة، وازدهار الصناعة الوطنية، وحماية الشركات الصغيرة او المتقادمة، واستقرار الحياة الزوجية، واتاحة الفرصة لتأمين حقوق الانسان، والتشجيع على التخلص من الانماط السلوكية غير المرغوب بها.

التوصيات

في ضوء ما توصل اليه البحث الحالي من نتائج تضع الباحثتان التوصيات الآتية الموجه الى اصحاب القرار في البلاد:-

١-العمل على تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمواطن العراقي

٢-تشكيل لجان (علمية وقانونية وادارية) مشتركة تعمل على مراجعة تجارب الدول الاخرى في قضية الاستثمار والاستفادة منها

المقترحات

في ضوء ما توصل اليه البحث الحالي من نتائج تضع الباحثتان المقترحات الاتية

اجراء دراسة

١-نقدية لبعض تجارب الاستثمار في العالم

٢-نقدية لقانون الاستثمار في العراق

٣-ميدانية لتحديد احتياجات النهوض بالواقع التعليمي والصحي والاجتماعي في العراق

المصادر

١-ادم، محمد (٢٠٠٠): العولمة واثرها على اقتصاديات الدول الاسلامية، مجلة النبأ، العدد٤٢، السنة ٥.

٢-الامام، مصطفىواخرون (١٩٩٠): التقويم والقياس ، دار الحكمة، بغداد.
٣-ثورندايك، روبرت وهيجين، اليزابيث (١٩٨٩): القياس والتقويم في علم النفس والتربية، ترجمة عبد الله زيد الكيلاني وعبد الرحمن عدس، مركز الكتاب الاردني.
٤-حسن، علي دنيف (٢٠٠٧): تنمية الواقع الاقتصادي العراقي في ضوء التجربة الماليزية، جريدة الصباح، شبكة الاعلام العراقي، العدد ١٠٥٨، بغداد.
٥-الحلو، ماجد راغب (٢٠٠٢): قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار نشأة المعارف، الاسكندرية.
٦-دلول، احمد فايق (٢٠٠٨): اهداف العولمة الاقتصادية وادواتها، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٢٨، الانترنت.
٧-الربيعاوي، سعدون حمود والزيدي، ناظم جواد (٢٠٠٧): انعكاسات ظاهرة العولمة في ابراز احتضان الاعمال (دراسة نظرية)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٢٣، بغداد.
٨-الرماني، زيد بن محمد (٢٠٠٠): الجوانب الاقتصادية لمشكلات البيئة، صحيفة الجزيرة ، العدد ٥٠، مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، السعودية.
٩-سلمان، جمال داود(٢٠٠١): انعكاسات العولمة على الاقتصادات النامية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد٣٥، بغداد.
١٠-عودة، احمد سليمان (١٩٨٩): القياس والتقويم في العملية التدريسية، دار الامل للنشر والتوزيع، ط٢، الاردن.
١١-مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٩٨): العولمة واثارها الاجتماعية ، الدورة الخامسة والعشرون، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، الاقصر.
١٢-ملحم، سامي محمد (٢٠٠٢): القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن.
١٣-ميرجلي، سيد حسين (٢٠٠٦): العولمة الاقتصادية واقتصاديات العالم الاسلامي، مؤتمر العولمة الاقتصادية، وزارة التجارة الايرانية.
١٤- ياسين، السيد (١٩٩٨): في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد.٢٢٨
15-Cerent, P,C.(1995): Globalization and changing logic of cailective , vol.49. action, Invitational organization
16-Charles, Oman(1994): GlobLIZATION AND Regionalzation the challenge for developing countries, OECO.
17-Ostubo, S.(1996): Globalization: new role for developing countries in an integrating world, world book Washington, D.C.
18-Safdi, Racd(1996): Globalization, prentice-hall,14c.

الملاحق

ملحق ١

اسماء الخبراء والمختصين في علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والادارية

أ.م.د. عائدة القريشي مركز الدراسات التربوية والابحاث النفسية	جامعة بغداد
أ.م.د. نوال ابراهيم قسم التربية وعلم النفس كلية التربية للبنات	جامعة بغداد
أ.م.د. عبد الشهيد جاسم قسم الخدمة الاجتماعية كلية التربية للبنات	جامعة بغداد
أ.م. كوثر عبد الحميد قسم الخدمة الاجتماعية كلية التربية للبنات	جامعة بغداد
أ.م.د. سالم عبود مركز دراسات السوق وحماية حقوق المستهلك	جامعة بغداد
أ.م.د. ناظم الزيدي مركز دراسات السوق وحماية حقوق المستهلك	جامعة بغداد
أ.م.د.مهدية صالح حسن فرع الفكر السياسي كلية العلوم السياسية	جامعة بغداد
م. كوثر طه ياسين فرع الفكر السياسي كلية العلوم السياسية	جامعة بغداد

ملحق ٢

اداة قياس اثار العولمة الاقتصادية على البيئة المعد لاغراض التحليل الاحصائي

استاذي العزيز....

تروم الباحثتان تحديد اثار العولمة الاقتصادية على البيئة في العراق من وجهة نظركم ، لذا فهن يضعن هذا الاستبيان بين أيديكم للإجابة عنه مع جزيل الشكر والاعتزاز.

اعتقد ان دخول شركات الاستثمار العالمية للعمل في العراق سيؤدي الى التأثير على البيئة في العراق

.

ت	الفقرات	بشكل كبير	بشكل متوسط	بشكل قليل	المقترحات التي ترونها مناسبة لعلاج السلبيات وتطوير الايجابيات
١	ترشيد استهلاك موارد التعدين				
٢	تراجع اهمية النفط				
٣	تنمية الصناعات التحويلية				
٤	زيادة استنزاف النفط				
٥	استنزاف الموارد الاقتصادية لصالح الشركات المستثمرة				
٦	خفض نسبة الملوثات الغازية				
٧	الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري				
٨	تقليل نسبة حدوث الامطار الحامضية				
٩	زيادة انتاج المواد التالفة لطبقة الاوزون				
١٠	الحفاظ على نقاء المياه الجوفية				
١١	تطوير البيئة المائية				
١٢	توزيع المياه على البلدان التي تمر بها الانهار بعدالة				
١٣	زيادة الاتجار بالكائنات الحية المعرضة للانقراض				

١٤	زيادة نسبة تلوث الماء				
١٥	زيادة نسبة الاراضي الزراعية				
١٦	الحفاظ على المحميات الطبيعية				
١٧	انتقال الصناعات الملوثة بيئيا الى العراق				
١٨	تكافؤ الاطراف المستفيدة من زراعة وتجارة النباتات الطبية				
١٩	زيادة معدل استزراع الغابات				
٢٠	ضعف القوة الشرائية للمستهلك المحلي				
٢١	الحد من التضخم المالي				
٢٢	انخفاض تكاليف النقل والمواصلات				
٢٣	تزايد دور التجارة الالكترونية				
٢٤	توزيع الاموال على فئات متعددة				
٢٥	نمو الاستثمارات الاجنبية في العراق				
٢٦	زيادة فرص تدخل الدول الاخرى في شؤون العراق				
٢٧	ضعف نمو الحركة التجارية				
٢٨	ازدهار الصناعة الوطنية				
٢٩	تلبية احتياجات الشركات الدولية				
٣٠	تلبية احتياجات الشركات الوطنية				
٣١	حماية الصناعة الوطنية				
٣٢	توفر بعض السلع بشكل ارخص				

٣٣	حماية الشركات الصغيرة او المتقادمة				
٣٤	انتشار البضائع المطابقة للمواصفات في دول المنشأ				
٣٥	اكتساب اساليب فعالة في ادارة الشركات				
٣٦	توفير فرصة نشر التكنولوجيا وتسويقها				
٣٧	توفير فرصة تنويع النشاط الاقتصادي				
٣٨	خفض نسبة البطالة في العراق				

ملحق ٣

اداة قياس اثار العولمة الاقتصادية على الانسان المعد لاغراض التحليل الاحصائي

استاذي العزيز....

تروم الباحثتان تحديد اثار العولمة الاقتصادية على الانسان في العراق من وجهة نظركم ، لذا فهن يضعن هذا الاستبيان بين أيديكم للإجابة عنه مع جزيل الشكر والاعتزاز.

اعتقد ان دخول شركات الاستثمار العالمية للعمل في العراق سيؤدي الى التأثير على الانسان في العراق بشكل

ت	الفقرات	بشكل كبير	بشكل متوسط	بشكل قليل	المقترحات التي ترونها مناسبة لعلاج السلبيات وتطوير الايجابيات
١	ارتفاع مستوى القلق لدى الافراد				
٢	تحفيز الافراد على اكتساب مهارات جديدة				
٣	تزيد من نسبة الاغتراب النفسي لدى الافراد				
٤	اشباع حاجات الافراد المختلفة				
٥	استقرار الحياة الزوجية				
٦	تشجع على التخلص من الانماط السلوكية غير المرغوبة				
٧	تسهم في علاج الامراض المرتبطة بالتكنولوجيا				
٨	بروز النزعة الاستهلاكية في سلوك الافراد				
٩	تنشيط صناعة الاعلانات الهابطة				
١٠	تعمل على التماسك الفكري				
١١	تسهل انتقال المعلومات بين الافراد				
١٢	تدني مستوى الخدمات التعليمية				
١٣	اشاعة ثقافة العنف				
١٤	تيسر عمل قوى التطرف				

١٥	تعميق شعور الافراد بالفروق بين الجماعات				
١٦	تضعف ضوابط السلوك الاجتماعي				
١٧	سلب الهوية المحددة للانسان				
١٨	انتشار افكار ومعتقدات غريبة عن المجتمع العراقي				
١٩	زيادة نسبة البطالة				
٢٠	نشر اساليب الاحتيال والجريمة				
٢١	تتيح الفرصة لتأمين حقوق الانسان				
٢٢	زيادة مظاهر التضخم				
٢٣	تدني مستوى الخدمات الصحية				
٢٤	انتشار الازياء بمختلف اشكالها				
٢٥	قلة احترام النظام والقانون				
٢٦	هجرة الكفاءات العلمية				
٢٧	ظهور معالم الانقسام السياسي				